



السبت ٨ ربيع الأول ١٤٤٨ هـ - 22 أغسطس 2026 م

أخبار النافذة

[رسوم الكهرباء الجديدة توسع أعباء المواطنين وتفرض أعباء إضافية على الشقق المغلقة والعدادات غير المستخدمة دومتى ترفع أسعار الأحياء في مصر وكرتونة "البلس" تتجاوز 1040 جنيهًا.. وضغط الغلاء يرتفع على المستهلكين تلفزيون وطن يطلق "موسوعة الرئيس محمد مرسى" لتوثيق سيرته وتحريره في ذكرى ميلاده في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب.. منظمات حقوقية توثق إهمالاً طبياً وقتلاً بالبطيء داخل السجون المصرية السودان يواجه حفاقاً وحرّاً يهددان 65% من الأراضي الزراعية وسط انهيار موسم الأمطار التموين تحوّل دعم الخبز والسلع إلى محفظة بـ 325 جنيناً للفرد.. هل تكفي لعشاء ليلة واحدة؟ قاضية أمريكية تلغي حظر تاشيرات تشمل مصر و74 دولة وتؤكد أن قرار ترامب مخالف للقانون الكونغرس الديمقراطية تستقبل 16,250 جرة من لقاح إيبولا بعد 2,516 وفاة](#)

□

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
 - اخبار مصر
 - اخبار عالمية
 - اخبار عربية
 - اخبار فلسطين
 - اخبار المحافظات
 - منوعات
 - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
 - دعوة
 - التنمية البشرية
 - الأسرة
 - ميديا

[الرئيسية](#) « [ميديا](#)

رسوم الكهرباء الجديدة توسع أعباء المواطنين وتفرض أعباء إضافية على الشقق المغلقة والعدادات غير المستخدمة





السبت 22 أغسطس 2026 05:00 م

أعلنت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر بدء تطبيق زيادات جديدة على رسوم خدمة العملاء ضمن فواتير استهلاك الكهرباء، لترتفع رسوم العدادات غير المقروءة أو الشقق المغلقة إلى 30 جنيهًا بدلًا من 9 جنيهات، وسط انتقادات واسعة من المواطنين.

وتأتي الزيادات الجديدة في وقت تتصاعد فيه أزمات المعيشة وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية، ما دفع منتقدين لاعتبار الإجراءات امتدادًا لسياسات تحميل المواطنين أعباء إضافية، حتى في الحالات التي لا يحدث فيها استهلاك فعلي للكهرباء.

كما شملت التعديلات رفع رسوم خدمة العملاء لمختلف شرائح الاستهلاك، إذ وصلت الرسوم للشرحية التي تتجاوز 1000 كيلووات ساعة إلى 100 جنيه بدلًا من 40 جنيهًا، في خطوة أثارت تساؤلات حول طبيعة هذه الرسوم وعلاقتها بالخدمة المقدمة.

لذلك يرى مواطنون أن فرض رسوم ثابتة على عدادات لا تسجل استهلاكًا فعليًا يمثل عبئًا جديدًا، خصوصًا لأصحاب الوحدات المغلقة الذين قد يدفعون مقابل خدمة لا يستخدمونها خلال فترات طويلة.

ومن ثم تحولت أزمة رسوم الكهرباء إلى نقاش أوسع حول طريقة إدارة ملف الطاقة، بعدما تزامنت الزيادات مع ارتفاعات متتالية في أسعار العديد من السلع والخدمات، ما يزيد الضغوط على الأسر المصرية.

علاوة على ذلك أثارت تحذيرات شركات توزيع الكهرباء لأصحاب الشقق المغلقة جدلًا واسعًا، بعدما أكدت إمكانية رفع واستبدال العدادات التي لا تسجل استهلاكًا لفترات طويلة، وهو ما اعتبره منتقدون تهديدًا إضافيًا للمواطنين.

غير أن هذه التحذيرات قوبلت بسخرية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تساءل مواطنون عن كيفية تعامل أصحاب الشقق المغلقة مع هذه الإجراءات، خاصة المسافرين أو مالكي الوحدات غير المستخدمة.

شركات الكهرباء بتحذر أصحاب الشقق المغلقة من ترك العدادات دون استخدام لفترات طويلة وإن استمر العداد دون تسجيل أي استهلاك قد يعرضه للرفع والاستبدال!
ليه يا عم.. هي سرقة وخلاص.
يعني أسافر وأسبب النور مؤلج مثلاً!

— AHMAD LOTFI (@AHMADLO13219562) August 15, 2026

وبناءً على ذلك اعتبر بعض المتابعين أن منظومة الكهرباء أصبحت تحمل المواطن تكلفة مستمرة حتى في غياب الاستهلاك، مطالبين بتوضيح الأساس القانوني والاقتصادي لهذه الرسوم الجديدة.

كما أن ملف العدادات مسبقة الدفع عاد إلى الواجهة، بعدما أشار منتقدون إلى أن هذه العدادات لها عمر افتراضي محدد، ما قد يفرض على المستخدمين استبدالها مستقبلاً رغم دفعهم تكاليف التشغيل والصيانة.

لزيادة الجدل حول المنظومة، ظهرت انتقادات مرتبطة بالعدادات الكودية، خاصة بعد الحديث عن إلغاء نظام الشرائح لبعض الحالات ومحاسبتها وفق سعر التكلفة الفعلية للكهرباء طوال الشهر.

أزمة العدادات الكودية

وبالتالي تصاعدت المخاوف لدى ملايين الأسر المرتبطة بالعدادات الكودية، بعدما أشار منتقدون إلى أن تغيير قواعد المحاسبة قد يحول الاستهلاك اليومي إلى عبء مالي أكبر، خصوصاً مع غياب وضوح كافٍ حول آليات الخصم وحساب المديونيات.

كما أن تحويل أكثر من 1.1 مليون عداد كودي إلى عدادات قانونية بعد توفيق الأوضاع لم ينجو الجدل، إذ يرى متابعون أن المشكلة الأساسية لا ترتبط بتركيب العدادات فقط، وإنما بطريقة احتساب التكلفة على المواطنين.

لماذا يتخير رصيد الكهرباء فور الشحن؟ وما قصة المديونيات التي تُخصم بأثر رجعي؟ حقائق عن فخ 'العداد الكودي' الذي يلاحق 2.6 مليون أسرة مصرية، ويحول استهلاكهم اليومي إلى عبء مالي لا ينتهي.

ثورة شعب تيلجرام
<https://t.co/55Rnrg9PBa pic.twitter.com/i4SQU4lsFP>

— ثورة شعب (@May 23, 2026) ThawretShaaab

لذلك حذر منتقدون من أن بعض أصحاب العدادات الكودية يواجهون خصومات غير مفهومة من أرصدة الشحن، مطالبين بآليات أكثر شفافية توضح أسباب الخصم وقيمة المديونيات وأسس احتسابها.

ومن ثم أصبح ملف الكهرباء مرتبطاً بمخاوف أوسع لدى المواطنين بشأن زيادة الأعباء الشهرية، خاصة مع تراجع القدرة الشرائية وارتفاع أسعار العديد من الاحتياجات الأساسية خلال الفترة الأخيرة.

علاوة على ذلك كشفت مصادر بقطاع الكهرباء عن دراسة تطبيق تعريف موحدة للكهرباء بقيمة 2.74 جنيه لكل كيلووات ساعة، مع إمكانية إنهاء نظام الشرائح تدريجياً، وهو ما أثار مخاوف من فقدان الدعم النسبي للفئات الأقل استهلاكاً.

غير أن مؤيدين لهذه الخطة يرون أنها تهدف إلى إعادة هيكلة منظومة الأسعار وتحقيق توازن مالي للقطاع، بينما يرى منتقدون أنها قد تؤدي إلى مساواة أصحاب الدخول المحدودة بالمستهلكين الأعلى قدرة.

كما قال خبراء طاقة إن أي تعديل في أسعار الكهرباء يحتاج إلى دراسة دقيقة لتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً أن الكهرباء ليست خدمة منفصلة، بل تدخل في تكلفة الإنتاج والنقل والخدمات المختلفة.

وبحسب خبراء الاقتصاد، فإن زيادة تكلفة الكهرباء على الأنشطة التجارية والصناعية قد تنعكس سرياً على أسعار المنتجات، لأن أصحاب الأعمال غالباً ينقلون جزءاً من ارتفاع التكاليف إلى المستهلك النهائي.

عداد الكهرباء وكارت الشحن وإعلام الشيطان
فلوس الناس بتروح فين؟! #كارت الشحن #عداد الكهرباء [pic.twitter.com/f3op9TWkYU](https://t.co/f3op9TWkYU)

— محمد أبوغزالة (@August 16, 2026) mo7ammad_ref3at

لذلك حذر محللون من أن رفع أسعار الطاقة قد يساهم في موجة جديدة من ارتفاع الأسعار، خاصة للسلع التي تعتمد على التشغيل الكهربائي مثل المطاعم والمصانع والمحلات التجارية.

ومن ناحية أخرى أكد رئيس الوزراء أن الزيادات لا تشمل جميع الشرائح السكنية، مشيرًا إلى حرص الحكومة على عدم التأثير على الشرائح الأقل استهلاكًا التي تمثل نسبة كبيرة من المستخدمين.

غير أن منتقدين ردوا بأن المشكلة لا تقتصر على قيمة الفاتورة الحالية، وإنما تشمل الرسوم الإضافية والإجراءات الجديدة التي تطال حتى الوحدات غير المستخدمة.

لزيادة المخاوف، ربط مواطنون بين ارتفاع أسعار الكهرباء وبين سلسلة من القرارات المتعلقة بالخدمات الأساسية، معتبرين أن المواطن يتحمل نتائج إعادة هيكلة القطاعات المختلفة دون تحسن ملموس في مستوى المعيشة.

كما يرى الخبير الاقتصادي عبد المنعم السيد أن أي زيادة في أسعار الخدمات يجب أن تراعي تأثيرها على التضخم، لأن تكلفة الطاقة تنتقل بصورة مباشرة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقال خبير الطاقة حافظ سلماوي إن إصلاح منظومة الكهرباء يحتاج إلى توازن بين استدامة القطاع وحماية المستهلك، مؤكدًا أن التسعير العادل يجب أن يعتمد على قدرة المواطنين على التحمل.

وأشار الخبير الاقتصادي هاني توفيق إلى أن رفع تكاليف التشغيل دون سياسات حماية واضحة قد يؤدي إلى زيادة الضغوط على الطبقة المتوسطة ومحدودي الدخل.

تداعيات اقتصادية متصاعدة

وبناءً على ذلك أصبحت زيادات الكهرباء محل نقاش واسع بين المواطنين والخبراء، خصوصًا مع ارتباطها المباشر بتكاليف المعيشة، إذ يرى منتقدون أن أي زيادة في الطاقة تنعكس سريعًا على أسعار السلع والخدمات المختلفة.

كما أن القطاع التجاري يواجه ضغوطًا إضافية بعد وصول الزيادات في بعض الشرائح إلى مستويات مرتفعة، وهو ما قد يدفع أصحاب الأنشطة إلى تحميل المستهلك النهائي جزءًا من الفاتورة الجديدة.

لذلك حذر مراقبون من أن المطاعم والمقاهي والمتاجر والمصانع قد تضطر إلى تعديل أسعار منتجاتها لمواجهة ارتفاع تكلفة التشغيل، ما يضيف موجة جديدة من الضغوط على المواطنين.

ومن ثم يرى اقتصاديون أن معالجة أزمة الكهرباء لا يجب أن تعتمد فقط على زيادة الإيرادات، بل تحتاج إلى مراجعة شاملة لكفاءة التشغيل وتقليل الفاقد وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للمستهلكين.

علاوة على ذلك أثارت قضية مواجهة سرقة التيار الكهربائي جدلًا إضافيًا، بعدما أعلنت وزارة الكهرباء إجراءات جديدة لملاحقة المخالفات، مؤكدة أن الهدف هو تحسين انتظام الخدمة وتأمين التغذية الكهربائية.

غير أن منتقدين يرون أن مواجهة المخالفات يجب ألا تتحول إلى تحميل جماعي للمستخدمين الملتزمين، مطالبين بوجود معايير واضحة للفصل بين المخالفات الحقيقية والإجراءات التي تؤثر على أصحاب العدادات القانونية.

كما تصاعدت الانتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي تجاه سياسات الكهرباء الجديدة، حيث اعتبر بعض المستخدمين أن الرسوم الإضافية أصبحت عبئًا ثابتًا لا يرتبط بحجم الاستهلاك الحقيقي.

يعني لو عندك شقة مقفولة وسبت لمبة شغالة فيها وكان الاستهلاك ضعيف برده هيتكلمو معاك ويعتولك ناس تشيك علي العداد يشفوك بتسرق كهرباء ولا لاء يعني كدة مش عاجب وكدة مش عاجب

لذلك تساءل مواطنون عن جدوى دفع رسوم شهرية على وحدات مغلقة لا تستخدم الكهرباء، معتبرين أن الخدمة يجب أن ترتبط بالاستهلاك الفعلي وليس بمجرد وجود العداد.

ومن ناحية أخرى يرى مسؤولون أن رسوم خدمة العملاء ضرورية لتغطية تكاليف التشغيل والإدارة، وأن تطوير المنظومة يحتاج إلى موارد مالية مستمرة لضمان استقرار الشبكة.

غير أن الجدل المستمر يعكس أزمة ثقة بين المواطنين والجهات المسؤولة عن قطاع الكهرباء، خاصة مع تكرار الزيادات خلال فترات زمنية متقاربة.

كما كتب طارق أبو شريفة منتقدًا فرض الرسوم على العدادات المغلقة، معتبرًا أن الإجراءات الجديدة تجعل المواطن مطالبًا بالدفع سواء استخدم الكهرباء أم لم يستخدمها.

لزيادة الضغط على الأسر، تأتي هذه الإجراءات في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وتوسع الإنفاق الإجباري على الخدمات الأساسية، ما يجعل أي زيادة جديدة محل رفض واسع بين شرائح مختلفة.

وبالتالي يطالب خبراء بضرورة إعلان تفاصيل واضحة حول تكلفة الخدمة الحقيقية، وآليات تحديد الرسوم الجديدة، وضمان عدم تحول الإصلاح المالي إلى عبء دائم على المواطنين.

كما أن استمرار الجدل حول العدادات الكودية ورسوم الخدمة والتعريف الموحدة يكشف الحاجة إلى حوار مجتمعي أوسع حول مستقبل منظومة الطاقة في مصر.

لذلك يبقى السؤال المطروح حول قدرة السياسات الجديدة على تحقيق أهداف تطوير قطاع الكهرباء، أم أنها ستزيد من شعور المواطنين بأن تكلفة الخدمات ترتفع دون انعكاس واضح على حياتهم اليومية.

ومن ثم فإن ملف الكهرباء لم يعد مرتبطًا بالفاتورة فقط، بل أصبح جزءًا من نقاش أكبر حول العدالة في توزيع الأعباء وحقوق المواطنين في الحصول على خدمات مستقرة بتكلفة مناسبة.

علاوة على ذلك فإن نجاح أي خطة لإعادة هيكلة الأسعار يتطلب شفافية كاملة، ومحاسبة واضحة، وضمانات تمنع تحميل الفئات الأقل دخلًا تكاليف أكبر من قدرتها.

غير أن استمرار الاعتماد على زيادة الرسوم كحل رئيسي قد يؤدي إلى تفاقم حالة الغضب الشعبي، خصوصًا إذا لم يصاحبه تحسن ملموس في مستوى الخدمة وجودتها.

وبناءً على ذلك تظل أزمة الكهرباء اختبارًا حقيقيًا لقدرة الحكومة على تحقيق توازن بين احتياجات القطاع المالية وبين حماية ملايين الأسر من أعباء جديدة.

تقارير



[خصم 50% على مونيوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل](#)



[استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان](#)
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

[تراكلاة لودن ميعش بضعو فيصملا تاباوبى لاءة يابج.. حورطمى سرم لوخدا قريشأة](#)

[تأشيرة جديدة لدخول مرسى مطروح.. حابة على بوابات المصيف وغضب شعبي من دولة الكارثة](#)
؟نيزنبلا ضفخني لا اذامل.. ليزن رلاودلاو ليزن طغفلا :نولعاستي عاطشة

[نشاء بتساءلون: النفط نزل والدولار نزل... لماذا لا ينخفض البنزين؟](#)
تاناختملا لوخد لبق بلاطلاة ناهو تابلاطلا شرجة لى لى لوحتية ماعلاة يونانلا شيتقة.. بديفلا

[بالفيديو.. تفتيش الثانوية العامة يتحول إلى تحرش بالطالبات وإهانة للطلاب قبل دخول الامتحانات](#)
يأشلاو قوهقلا عئابلتقتو هراقلا اهدلاو قرايس دوقة قلفط.. دهاش

[شاهد.. طفلة تقود سيارة والدها الفارحة وتقتل بائعة القهوة والشاي](#)

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

- 
- 
- 
- 
- 
- 

إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026